قضايا مازالت ساخنة

سفينة السلام السودانية هل تواصل ابحارها .. أم تبتلعها دوامة دارفور؟

تواصل أعمال القتل والسلب والنهب والاغتصاب والتهجير تدفع بالسودان الى الكارثة

مال الله فرج

من بين ارتعاشات القتلى لحظة الاحتضار، وصراخ الفتيات والنسوة اللائي يتعرضن للاغتصاب، وهلع الاطفال جراء الاعتداءات اليومية الشرسة، ومن بين دموع المهجرين في دارفور تتشكل ملامح مستقبل ضبابي مجهول يعصف بالسودان بشدة.

واقع يحمل من الاخطار الحقيقية بقدر ما ينوء به من مرارة المعاناة، يحاول دفع هذا البلد الافريقي الفقير الى الكارثة، مما يضع حكومة البشير فعليا، وهي تقف على بوابة عام جديد في مهب اعصار سياسي عنيف.

هذا الواقع المأساوي أحدث ردود افعال قوية على الصعيد الدولي، بالاخص وهو يضع الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان في دارفور وجها لوجه امام منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، تلك الانتهاكات الخطرة والمؤلمة والمأساوية استطاعت ان تمسك بالضمير الانساني لتهزه بقوة.

.الرقم الصعب.

فهل تتحول "معضلة" دارفور إلى الرقم الصعب، وربما الاصعب في المعادلة السياسية السودانية خلال عام ٢٠٠٦، وتمسي مركز الفعل والحدث معا؟

وهل تتحول هذه المأساة الإنسانية جراء تواصلها وتصاعد تداعياتها إلى مأزق يمسك بالاحداث ليرسم تضاريس خارطة سياسية جديدة ربما لا تروق لحكومة البشير ولا تترك لاتفاق السلام بين الشمال والجنوب اثرا أو حضورا أو فاعلية؟ ام ان الحكمة والشعور الحقيقي بالمسؤولية، والتقدير الجدي للاخطار المنطلقة من عمق جراح مأساة ماتزال تنزف منذ عام ٢٠٠٣، إلى جانب القراءة المتأنية والواقعية للتداخلات السياسية على الارض من قبل الحكومة السودانية سيمنحها القدرة على احتواء الأزمة قبل ان تنفجر، وقبل ان تتحول "دولة الحاضر" إلى "دويلات المستقبل"؟

ان تحديد هذه "التضاريس" المأساوية في خارطة سياسية ماتزال تحتفظ بملامحها الحقيقية، لا ينطلق من افتراضات بل هي افرازات حقائق ميدانية على الارض امسكت بقوة بتلابيب المجتمع الدولي الذي عبر بلغة القلق والادانة معا، عن اتهاماته وتحذيراته المستمرة، من الانتهاكات الخطرة التي وصفتها بعض المنظمات الإنسانية بـ "الابادة الحقيقية" للمدنيين في دارفور.

وعبر بوابة التحذير الجدي الذي اطلقه "يان ايغلان" مسؤول الشؤون الإنسانية في الامم المتحدة، في التاسع عشر من كانون اول ٢٠٠٥ عبر تقريره الذي قدمه مجلس الامن الدولي مؤكدا فيه استمرار أعمال القتل والاغتصاب والتهجير القسري في دارفور، مشددا على تدهور الاوضاع هناك خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة مما اجبر اكثر من عشرين ألف انسان على هجر مساكنهم، يمكن ان ندلف إلى الواقع السوداني قبل تداخلاته وتشابك معضلاته واخطار التحديات الحقيقية التي باتت تعصف به بشدة.

.شرارة القتال.

لقد وضعت شرارة القتال التي اشعلت حرائق المواجهة منذ عشرين عاما، بين الشمال والجنوب، وحدة السودان الادارية امام اخطار الانفصال والتقسيم، بالاخص بعد تمرد الضابط السوداني السابق، "قرنق" على حكومة الخرطوم، والتحاقه بمتمردي الجنوب بدل قمعهم، ليقود بنفسه بعد ذلك "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي استطاعت ان تلفت انظار المجتمع الدولي إلى شرعية نضالها وان تنتزع تأييده ودعمه وتضامنه معها لتصبح بعد ذلك التحدي المباشر للحكومات السودانية المتعاقبة على الارض.

ان عشرين عاما من المواجهات الساخنة والمأساوية بين الشمال والجنوب وما افرزته من خسائر ومن مآسي ومن ويلات، قادت إلى وضع الحكومة السودانية امام مأزق حقيقي ليس على صعيد تعثر برامج التنمية، والخطط الاقتصادية وعملية الاصلاحات في ادنى مستوياتها وحسب، ولكنها وضعت السودان امام مفترق طريق فأما السعي للتقدم باتجاه احتواء الأزمة ومحاولة اطفاء نيران الحرائق والاستجابة لمطالب الجنوبيين، واما التقسيم، عبر انفصال الجنوب، بكل ما يعنيه ذلك من الاخطار السياسية التي تهدد وحدة السودان.

ان القراءة المتأنية والصحية، لنذر العاصفة السياسية التي تلوح في الافق، ورغبة الطرفين لتجنب كارثة التقسيم والشرذمة، وضغط المجتمع الدولي ووعوده ودعمه في آن واحد، افرز اجواء مناسبة للاحتكام إلى لغة التفاهم، والمرونة السياسية واقرار حكومة الخرطوم بحقوق ومصالح ومطاليب الجنوبيين المشروعة!

.فرصة السلام.

في ظل ذلك، امكن اقتناص فرصة السلام الحقيقية وانتزاعها من بين اشرس التحديات واخطر التوقعات وايقاف عجلة الاحداث وتغيير اتجاهها من الكارثة الحقيقية، إلى السلام الحقيقي!

بذلك، استطاع السودانيون عامة، وفي دارفور بيد ان الانصاف والتحليلات الموضوعية لتداخلات اتجاهات الاحداث على الارض، يجعل من الظلم القاء المسؤولية كاملة على عاتق الحكومة وحدها، ذلك لان قوات ومنظمات وفصائل المعارضة تتحمل جزءا كبيرا ايضا من اسباب الاخفاق والفشل لان الدعم الدولي الكبير الذي حظيت به معضلة دارفور عزز المواقف المتعنتة لبعض اطراف المعارضة بغية الحصول على مكاسب اضافية، فضلا عن الانشقاقات والتناحر السياسي بين اطراف المعارضة ذاتها.

ان تواصل ميليشيات "الجنجويد" بانتهاكات حقوق الإنسان، تحت انظار المنظمات الدولية، وتواصل اخفاقات مباحثات السلام مع المتمردين من جانب آخر، والاتهامات الموجهة لحكومة البشير بين فترة واخرى بشن غارات مطلع تشرين الاول، ٢٠٠٥ حيث توجهت اصابع الاتهام للحكومة، وللجنجويد معا في شن غارات مكثفة على مخيم "ارو شارو" مما اسفر عن مصرع ثلاثين سودانيا، في وقت كان فيه "مجلس السلام والامن في الاتحاد الافريقي" منعقدا وفشل كل الجهود لاحتواء هذه المعضلة التي تتصاعد يوما بعد آخر، يضع كله الخارطة السياسية للسودان، امام مفترق طرق، لعل في مقدمتها واخطرها اندلاع شرارة حرب اهلية، تقود لنزاعات اخرى ولاستحقاقات اضافية، ولمحاولات خطرة للانفصال! عندها لن يتبقى لاي اتفاق سلام، تأثير يذكر على اتجاهات الاحداث!

.تداخلات الأزمة.

ان "معضلة دارفور" تدخل مع اطلالة عام ٢٠٠٦ عامها الرابع دون ان تلوح في الافق بوادر تهدئة أو ملامح اتفاق حقيقي للسلام نظراً لتداخل الاوضاع والظروف السياسية التي اشرنا إلى ابرزها من جهة وتأثيرات ذلك على الاوضاع المعاشية وعلى الحياة اليومية لملايين الفقراء من السودانيين هناك. ان هذه المعضلة تطرح نفسها بشدة وعنف امام حكومة البشير، بالاخص وان القرار "١٥٩٣" باحالة مجرمي دارفور إلى محكمة دولية ما يزال قائما بل سيفا مسلطا على رقاب مسؤولين حكوميين، ومن خلالهم ربما يعصف بالنظام السوداني باكمله.

ان ما يزيد اخطار هذه المعضلة حدة وعنفا، اخفاق الحكومة في احتوائها، والاهم، اخفاقها في ايقاف الجرائم الدموية وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين هناك بالاخص وان ميليشيات "الجنجويد" المتهمة بارتباطها بالحكومة ماتزال تنشط، وتمارس جرائمها ومهما حاولت حكومة البشير، الافلات من تبعة ذلك بالقاء التهم على هذه الجهة أو تلك، أو احالة هذا المسؤول الامني الصغير أو ذاك.

إلى محاكمها الخاصة، فانها لن تستطيع تحسين صورتها امام الرأي العام العالمي مادامت الاوضاع المأساوية تتواصل ومادامت انتهاكات حقوق الإنسان تستمر وما دامت الفتيات والنساء في دارفور يتعرض للاغتصاب والانتهاكات الخطرة، ومادام مدنيو دارفور يتعرضون للتعذيب والقتل والتهجير! بل ما دامت "الجنجويد" حاضرة شكلا وفعلا وتأثيرا.

.شهادة دولية.

ولعل في شهادة مسؤول الشؤون الإنسانية في الامم المتحدة "يان ايغلان" في تقريره إلى مجلس الامن الدولي، في التاسع عشر من كانون اول الماضي ما يلقي الكثير من الاضواء على حقائق الاوضاع المأساوية في هذا الاقليم الملتهب، الذي يهدد باشعال حريق هائل، ربما يهدد مساحة واسعة من الخارطة السياسية والادارية السودانية على وجه الخصوص، وربما يطول قيادات متقدمة في الحكومة نفسها، ان لم نقل انه بات يشكل التحدي الاخطر امام رئاسة الحكومة ذاتها.

فقد حذر "ايغلان" من الاخطار الحقيقية التي تواجهها جهود الاغاثة وكذلك التهديدات التي يواجهها العاملون في هذا الميدان الانساني في دارفور.

وأكد ان أعمال القتل والاغتصاب والتهجير القسري مازالت مستمرة، وان الاوضاع هناك تشهد تدهورا مستمرا.

وحذر المسؤول الدولي ما وصفه بالتهديد الجدي لتواصل الظروف الصعبة والتحديات المختلفة، مؤكدا ان هذا التدهور اجبر اكثر من عشرين ألف سوداني على هجر منازلهم.

.تقريرانان.

اما كوفي انان الامين العام للامم المتحدة، فقد تناقلت اجهزة الاعلام في الثالث والعشرين من تشرين الثاني اسفه لارتفاع وتيرة العنف ضد المدنيين في دارفور، بما في ذلك عمليات قتل الاطفال والاغتصاب.

وفي تقريره الشهري حول الاوضاع في ذلك الاقليم الملتهب، اكد انان ان أعمال السلب والنهب والفوضى بلغت مستويات خطرة على رغم وعود الحكومة السودانية بتسيير دوريات من الجيش والشرطة لتحسين الاوضاع الأمنية.

وشدد الامين العام على ان التهديد بالفوضى الشاملة يقترب، بالاخص مقدمتهم قرنق والبشير ان يمسكوا باهتمامات الرأي العام العالمي، الذي توجه بانظاره في التاسع من كانون الثاني، ٢٠٠٥ إلى نايروبي والجانبان يوقعان اتفاق السلام بين الحكومة السودانية من جهة وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان من جهة اخرى، برعاية دولية واسعة، ليصبح قرنق بعد ذلك، النائب الاول للرئيس السوداني.

لقد استطاع الجانبان، في تلك اللحظة التاريخية التي حولت السودان من اقصاه إلى اقصاه إلى اضخم مهرجان حقيقي للسلام اطفاء اخطر واوسع حريق وطني كان يهدد الاخضر واليابس، بما يمهد الاجواء لانفصال الجنوب وتبديد الثروات، وتفجر المواجهات السياسية الساخنة، ويفتح الابواب امام احتمالات اخرى لمواصلة مقص التقسيم مسيرته، بالاخص في اقليم "دارفور" باوضاعه الملتهبة، وبما يؤدي حتما، في مثل تلك الاجواء إلى الانزلاق نحو كارثة الحرب الأهلية لا محالة!

لقد استطاع اتفاق نايروبي ان يضع حدا لشلال الدم الذي تدفق لاكثر من عشرين عاما بين الشمال والجنوب، وان يعبر بالاوضاع ولو مؤقتا إلى مرفأ الامان، وان يعبد الطريق باتجاه احلال السلام وتعزيزه، حتى بعد موت قرنق المأساوي، وحصول مواجهات دموية في الخرطوم العاصمة نفسها، الا ان الجميع طوق الأزمة.

في ظل السعي الحقيقي لاحتواء الازمات، و ابعاد البلاد عن اخطار الحرب الاهلية تواصلت مشكلة اقليم الغرب "دارفور" بالتفاقم والاتساع، بالاخص بعد ان منح اتفاق السلام بين الحركة الشعبية وحكومة البشير، حافزا مضافا، لمختلف القوى السياسية المعارضة، وميليشياتها، وجماهيرها للمطالبة بحقوق مماثلة، وفي مقدمتها التوزيع العادل للثروات، والمشاركة في حكومة وحدة وطنية، وانتشال الاقليم من حالة الفقر والجوع والتخلف التي تعصف به، وانهاء كل اشكال العنف التي اتهمت الحكومة السودانية بممارستها ضد سكان دارفور! سواء من خلال القوات الرسمية، أو من خلال ميليشيات "الجنجويد" ذات الاصول العربية التي اتهمت بانها إحدى اجهزة الحكومة غير الرسمية التي قامت باقسى أعمال العنف واخطرها ضد المدنيين وفي مقدمة ذلك اختطاف الاطفال واغتصاب الفتيات والنساء، والتعذيب والقتل والتهجير، مما شكل وما يزال واحدة من اعنف الانتهاكات الدموية لحقوق الإنسان واخطرها واشدها قسوة في القارة الافريقية مما دفع بمجلس الامن الدولي لاصدار قراره "١٥٩٣" باحالة المتورطين بتلك الجرائم البشعة إلى محكمة الجزاء الدولية، ومن بينهم مسؤولون في الحكومة السودانية.

.تنصل الحكومة.

وعلى الرغم من محاولات الخرطونم التنصل من المسؤولية القانونية عن فضائع دارفور التي ادت إلى تشريد اكثر من مليوني سوداني ونزوحهم إلى الخارج الا ان المنظمات الدولية التي نجحت في تسريب تقارير ميدانية مفصلة عن حقائق الفظائع وعمليات التعذيب والاغتصاب وانتهاكات الحريات العامة والشخصية وحقوق الإنسان شكلت في المحصلة ابرز عوامل الضغط على الحكومة السودانية، مما اجبر حكومة البشير على التحرك لمحاولة امتصاص الادانة الدولية بمبادرتها احالة بعض القيادات الأمنية ورجالاتها إلى محاكمها هي بدعوى مسؤوليتهم المباشرة عن بعض المجازر والانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد المدنيين في دارفور، في وقت اشار فيه الرأي العام إلى ان تلك العملية لا تعدو ان تكون مناورة سياسية مكشوفة لغرض الحصانة على بعض القيادات الحكومية من جهة، ولطمس حقائق وارتباطات تلك الجرائم بتوجيهات واوامر حكومية مباشرة!

ولعل ما عمق من اصرار الجهات والمنظمات الدولية، على مواصلة رفع اصابع الادانة والاتهام ضد حكومة الخرطوم تواصل جميع تلك الانتهاكات ضد المدنيين في دارفور عبر رصد المنظمات الإنسانية عامة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص، وممثلو الامم المتحدة الذين يتواصلون في زياراتهم لتلك المنطقة الملتهبة، ويوثقون انطباعاتهم على الارض مباشرة.

. لغة الحوار.

إلى ذلك، سعت حكومة البشير لفتح ابواب الحوار مع قادة الحركات والفصائل المتمردة في دارفور لامتصاص الحصار والادانة الدوليين، لكن تلك المباحثات والمساعي كانت تصطدم دائما بتعنت ضار وفشل هناك ومشاكل اللحظات الاخيرة.

وعلى الرغم من المسؤولية الكبرى والمباشرة للحكومة السودانية عن مآسي الاوضاع ومعاناة المدنيين في دارفور بيد ان الانصاف والتحليلات الموضوعية لتداخلات اتجاهات الاحداث على الارض، يجعل من الظلم القاء المسؤولية كاملة على عاتق الحكومة وحدها، ذلك لان قوات ومنظمات وفصائل المعارضة تتحمل جزءا كبيرا ايضا من اسباب الاخفاق والفشل لان الدعم الدولي الكبير الذي حظيت به معضلة دارفور عزز المواقف المتعنتة لبعض اطراف المعارضة بغية الحصول على مكاسب اضافية، فضلا عن الانشقاقات والتناحر السياسي بين اطراف المعارضة ذاتها.

ان تواصل ميليشيات "الجنجويد" بانتهاكات حقوق الإنسان، تحت انظار المنظمات الدولية، وتواصل اخفاقات مباحثات السلام مع المتمردين من جانب آخر، والاتهامات الموجهة لحكومة البشير بين فترة واخرى بشن غارات مطلع تشرين الاول، ٢٠٠٥ حيث توجهت اصابع الاتهام للحكومة، وللجنجويد معا في شن غارات مكثفة على مخيم "ارو شارو" مما اسفر عن مصرع ثلاثين سودانيا، في وقت كان فيه "مجلس السلام والامن في الاتحاد الافريقي" منعقدا وفشل كل الجهود لاحتواء هذه المعضلة التي تتصاعد يوما بعد آخر، يضع كله الخارطة السياسية للسودان، امام مفترق طرق، لعل في مقدمتها واخطرها اندلاع شرارة حرب اهلية، تقود لنزاعات اخرى ولاستحقاقات اضافية، ولمحاولات خطرة للانفصال! عندها لن يتبقى لاي اتفاق سلام، تأثير يذكر على اتجاهات الاحداث!

.تداخلات الأزمة.

ان "معضلة دارفور" تدخل مع اطلالة عام ٢٠٠٦ عامها الرابع دون ان تلوح في الافق بوادر تهدئة أو ملامح اتفاق حقيقي للسلام نظراً لتداخل الاوضاع والظروف السياسية التي اشرنا إلى ابرزها من جهة وتأثيرات ذلك على الاوضاع المعاشية وعلى الحياة اليومية لملايين الفقراء من السودانيين هناك. ان هذه المعضلة تطرح نفسها بشدة وعنف امام حكومة البشير، بالاخص وان القرار "١٥٩٣" باحالة مجرمي دارفور إلى محكمة دولية ما يزال قائما بل سيفا مسلطا على رقاب مسؤولين حكوميين، ومن خلالهم ربما يعصف بالنظام السوداني باكمله.

ان ما يزيد اخطار هذه المعضلة حدة وعنفا، اخفاق الحكومة في احتوائها، والاهم، اخفاقها في ايقاف الجرائم الدموية وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين هناك بالاخص وان ميليشيات "الجنجويد" المتهمة بارتباطها بالحكومة ماتزال تنشط، وتمارس جرائمها ومهما حاولت حكومة البشير، الافلات من تبعة ذلك بالقاء التهم على هذه الجهة أو تلك، أو احالة هذا المسؤول الامني الصغير أو ذاك.

إلى محاكمها الخاصة، فانها لن تستطيع تحسين صورتها امام الرأي العام العالمي مادامت الاوضاع المأساوية تتواصل ومادامت انتهاكات حقوق الإنسان تستمر وما دامت الفتيات والنساء في دارفور يتعرض للاغتصاب والانتهاكات الخطرة، ومادام مدنيو دارفور يتعرضون للتعذيب والقتل والتهجير! بل ما دامت "الجنجويد" حاضرة شكلا وفعلا وتأثيرا.

.شهادة دولية.

ولعل في شهادة مسؤول الشؤون الإنسانية في الامم المتحدة "يان ايغلان" في تقريره إلى مجلس الامن الدولي، في التاسع عشر من كانون اول الماضي ما يلقي الكثير من الاضواء على حقائق الاوضاع المأساوية في هذا الاقليم الملتهب، الذي يهدد باشعال حريق هائل، ربما يهدد مساحة واسعة من الخارطة السياسية والادارية السودانية على وجه الخصوص، وربما يطول قيادات متقدمة في الحكومة نفسها، ان لم نقل انه بات يشكل التحدي الاخطر امام رئاسة الحكومة ذاتها.

فقد حذر "ايغلان" من الاخطار الحقيقية التي تواجهها جهود الاغاثة وكذلك التهديدات التي يواجهها العاملون في هذا الميدان الانساني في دارفور.

وأكد ان أعمال القتل والاغتصاب والتهجير القسري مازالت مستمرة، وان الاوضاع هناك تشهد تدهورا مستمرا.

وحذر المسؤول الدولي ما وصفه بالتهديد الجدي لتواصل الظروف الصعبة والتحديات المختلفة، مؤكدا ان هذا التدهور اجبر اكثر من عشرين ألف سوداني على هجر منازلهم.

.تقريرانان.

اما كوفي انان الامين العام للامم المتحدة، فقد تناقلت اجهزة الاعلام في الثالث والعشرين من تشرين الثاني اسفه لارتفاع وتيرة العنف ضد المدنيين في دارفور، بما في ذلك عمليات قتل الاطفال والاغتصاب.

وفي تقريره الشهري حول الاوضاع في ذلك الاقليم الملتهب، اكد انان ان أعمال السلب والنهب والفوضى بلغت مستويات خطرة على رغم وعود الحكومة السودانية بتسيير دوريات من الجيش والشرطة لتحسين الاوضاع الأمنية.

وشدد الامين العام على ان التهديد بالفوضى الشاملة يقترب، بالاخص في غرب دارفور حيث يبدي زعماء الحرب والعصابات والمليشيات مزيدا من الميول العدائية.

واقر التقرير الدولي بحدوث حالات منتظمة من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات خصوصا غرب دارفور، موثقا "٢١" حالة اغتصاب.

.معالجات حاسمة.

لعل في مقدمة ذلك، الوقوف بحزم ضد كل أعمال القتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري في دارفور، واحالة المدانين بالانتهاكات والجرائم إلى القضاء العادل وبسط خيمة الامن والاستقرار على هذا الاقليم الملتهب وبما يمكن ملايين السودانيين النازحين من العودة إلى ديارهم واعادة قراءة الخارطة السياسية السودانية وتضاريسها واتجاهاتها بدقة وواقعية، ونزع اسلحة جميع الميليشيات المسلحة، وفي مقدمتها ميليشيا "الجنجويد" ومداواة هذه الجراح الوطنية النازفة، وتعويض المتضررين واقامة حكومة وحدة وطنية حقيقية تضم جميع الاطياف والقوى الوطنية وتعزيز قيم السلام ومبادئه، والتوجه الحقيقي نحو الاصلاحات السياسية والاقتصادية، واستغلال الثروات الوطنية وضمان التوزيع العادل لها.

بيد ان الأهم من ذلك كله التوجه بايمان حقيقي، نحو الانفتاح الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر، والتفاعل مع الجهود الدولية لانهاء ازمة دارفور وفق الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان وعدم حصر تلك الحلول والوساطات في دائرة الاتحاد الافريقي وحده، وانما فسح المجال امام كل القوى والمنظمات والاطراف والجهات العربية والاوربية والدولية المؤثرة والنزيهة لتحمل دورها في تقريب وجهات النظر والمشاركة في محاولات اطفاء لهيب الحرائق السياسية، وتقديم المساعدات اللازمة لانتشال هذا الاقليم من مآسي الحرب الاهلية، ومن معاناة الجوع والفقر والتخلف والامراض والجهل والتناحر السياسي.

ان "دارفور" تمثل الرقم الاصعب في المعادلة السياسية السودانية خلال عام ٢٠٠٦، فهل تستطيع حكومة البشير ان تجعل من هذا الرقم، بالحكمة والمرونة السياسية والاحتكام لحقائق الارض ومنطق العصر واستحقاقات الاقليم المشروعة، والمصالح السودانية العليا بوابة للسلام الحقيقي الشامل الراسخ ليكون القاعدة الحيوية للانطلاق نحو التنمية الشاملة وانتشال السودان من براثن الاخطار المحدقة به؟ أم ان للاحداث رأي آخر؟!

تفجيرات عمّان ..أيقظت العرب على الإرهاب المرتد من العراق

عمان /الدى

قام أفراد المجموعة التي نفذت هجمات انتحارية في ثلاثة فنادق أردنية بتجهيز الأحزمة الناسفة داخل الأردن، وذلك حسب ما أفادت به مصادر مقربة من التحقيق. وكان وزير الداخلية الأردني كلف عوني يرفاس مستشار الوزارة القانوني ولجنة من أربعة أعضاء بسن تشريع جديد لمكافحة الإرهاب عبر اتخاذ إجراءات احترازية على غرار قوانين مماثلة في دول عربية واجنبية لاسيما بريطانيا. وقال يرفاس في عمان ان المشروع القانوني للوقاية من الإرهاب اعطي صفة الاستعجال، بعد ان كان قيد الاعداد منذ اطلاق صواريخ كاتيوشا ضد مرفأ العقبة في التاسع عشر من آب اغسطس الماضي. وشددت مصادر مقربة من التحقيق على ان بيان تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي كشف عن وجود امرأة بين الانتحاريين لم يساهم في القاء القبض على ساجدة عتروس الريشاوي، بخلاف التكهنات الصحافية، وأوضحت ان جهاز المخابرات العامة كان قد توصل إلى خيوط حول الخلية الانتحارية واعضائها بعد ساعات من وقوع التفجيرات. وأضافت المصادر: بعد ان اخفقت في تفجير نفسها مع زوجها علي حسين الشمري الذي أودى بحياة عشرين مدعواً على الأقل إلى حفل عرس في فندق راديسون ساس، لم تعد ساجدة إلى المنزل المفروش الذي استأجرته مع زوجها في حي تلاع العلي. بل لجأت المرأة العراقية إلى ما يوصف بـال(بيت الآمن) إلى ان ألقي القبض عليها. وأشارت إلى ان الخلية الإرهابية دخلت الأردن بدون أحزمة ناسفة التي (توافرت) لهم لاحقاً داخل الأراضي الأردنية، بحسب المصادر نفسها التي أكدت مع ذلك ان التحقيقات لم تثبت تورط أردني في هذه العملية غير المسبوقة.

وتشير المعطيات الاستخبارية إلى ان ساجدة، التي قالت ان عمرها خمسة وثلاثون عاماً، هي شقيقة ثامر مبارك عتروس أمير منطقة الأنبار وأحد أعوان زعيم القاعدة الأردني الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي.

يذكر ان هذا الرجل قتل عندما اجتاحت القوات الأمريكية الفلوجة في حزيران عام ٢٠٠٤ كما قتل شقيقه في العمليات العسكرية. كذلك وجد المحققون ان المتطرف الاردني نضال عربيات الذي قتل في معارك الفلوجة هو زوج شقيقة ساجدة. وليس لساجدة وزوجها الذي نفذ العملية الانتحارية ابناء، حسبما وجدت التحقيقات.

ووضعت وزيرة الخارجية الأمريكية اكليل ورد في موقع تفجير فندق الراديسون ساس، وذلك بعيد وصولها إلى عمان في زيارة لم تكن مجدولة ضمن جولة لها في المنطقة.

وكان التلفزيون الاردني قد اذاع اعترافات ساجدة الريشاوي التي قالت انها زوجة احد الانتحاريين الذين فجروا أنفسهم في عمان وشقيقة احد مساعدي الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي وقالت ان زوجها علمها كيف تفجر الحزام الناسف ولكنها فشلت في اللحظة الأخيرة في تفجير حزامها الناسف فغادرت الفندق.

كما عرض التلفزيون صوراً للحزام الناسف الذي كان يفترض ان تفجره الريشاوي.

مروان المعشر نائب رئيس الوزراء الاردني قال في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة الاردنية ان الريشاوي دخلت البلاد بجواز سفر مزور، وأضاف: إن الانتحاريين وهم رواد جاسم محمد (٢٣) عاما وصفاء سطام محمد (٢٣ عاماً) وعلى حسين علي الشمري (زوج الريشاوي، ٣٥ عاما) وكلهم عراقيون كانوا قد دخلوا البلاد عن طريق معبر الكرامة.

وأظهرت التحقيقات ان الانتحاريين استأجروا شقة في حي تلاع العلي في عمان وغادروها يوم التفجير دون ان يتصلوا باشخاص أردنيين، حسبما علن المعشر في مؤتمره الصحفي.

وقال المعشر ان الحزام الناسف الذي ضبط مع المرأة يزن بين ٥ و١٠ كليوجرامات من المواد المتفجرة ويحتوي قطعاً حديدية.

وأضاف ان الانتحارية كانت ترتدي ملابس سهرة "مما يعني انها كانت تستهدف الوصول إلى حفل الزفاف الذي كان ان يقام في الفندق".

وأوضح المعشر ان منفذي التفجيرات دخلوا الأردن قبل أربعة أيام من تنفيذ العمليات.

وقال أيضاً ان هناك أردنيين معتقلون في السجون الأردنية للاشتباه في انتمائهم لتنظيم القاعدة وليس للاشتباه في تورطهم في التفجيرات.

ومن جهة أخرى، اكد الجيش الأمريكي ان اعتقل عراقياً ثم افرج عنه لاحقاً، وهو يحمل نفس اسم احد الانتحاريين الذين نفذوا تفجيرات عمان بالأردن، وفقاً لما ذكرته وكالة اسوشيتد برس للانباء.

وقال الجيش الأمريكي ان الرجل، ويدعى صفاء محمد علي، اعتقل خلال عملية أمنية في الفلوجة.

ولم تؤكد القيادة ما إذا كان ذات الشخص الذي اعتقل في وقت سابق هو ذات الشخص الذي شارك في الهجمات وقد افرج عنه بعد اسبوعين من اعتقاله بعد ان ثبت عدم وجود دليل على انه يمثل تهديداً لأمن العراق.

وفي القدس أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي ان كلاً من إسرائيل والأردن اتفقا على دعم التعاون بينهما في مكافحة الإرهاب وذلك في اعقاب تفجيرات عمان. وقال شارون في تصريحات نقلتها وكالة الانباء الفرنسية بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس، انه تحدث مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني حيث اتفقا على توسيع دائرة التعاون بينهما في هذا المجال، وقال شارون أيضاً ان هذه الهجمات "جرس انذار للاتجاه الذي قد ينحدر اليه الشرق الأوسط".

وكان بيان منسوب للقاعدة نشر على شبكة الانترنت قد أعلن ان منفذي الهجمات هم أربعة انتحاريين جميعهم من العراقيين، وبينهم رجل وزوجته. وقال البيان ان المرأة "اختارت مصاحبة زوجها إلى الشهادة".

وكان الأردنيون من مختلف الاطياف السياسية، قد عبروا عن تحديهم ووحدتهم في مواجهة الإرهاب عقب هجمات عمان، وتجلى ذلك في تنظيم مسيرات حاشدة وتجمعات ولقاءات في الفنادق المستهدفة. واعلن وزير الداخلية الأردني عوني يرفاس عن إجراءات جديدة يجري اتخاذها في محاولة لوقف دخول متشددين أجانب إلى الأردن، تتضمن الطلب من الأردنيين التبليغ عن أي اجنبي يستأجر منزلا أو شقة خلال ٤٨ ساعة، تحت طائلة العقوبات. وسيطلب من الأردنيين اعطاء اسماء وبيانات الأجانب الذين يستأجرون بيوتاً أو شققاً في الأردن. وقد بدأت الجهات المعنية في الأردن بصياغة مشروع قانون صارم لمكافحة الإرهاب، وهو أول قانون يستهدف الاعمال الإرهابية تحديداً، كما صرح مسؤول رفيع في وزارة الداخلية الاردنية. وسيعرض مشروع القانون على البرلمان الاردني لمناقشته في بداية العام كما رجح المصدر، وسيسمح القانون في حالة اقراره باحتجاز المشتبهين لفترة غير محددة للتحقيق معهم. وسيفرض القانون الجديد عقوبات على "من يعرض حياة أو ممتلكات المواطنين الأردنيين في الداخل أو الخارج" وكذلك ضد من يدعم أو يبرر الاعمال الإرهابية.

وتعتقد الشرطة الأردنية ان التحقيق مع ساجدة الريشاوي قد يلقي اضواء على تنظيم القاعدة في العراق وربما يعطي معلومات عن مكان وجود الزرقاوي. وتعتقد السلطات الاردنية أيضاً ان هنالك اشخاصاً آخرين ساعدوا الانتحاريين في اعداد الهجمات ولكن ليس من الواضح فيما إذا كانوا ضمن الأشخاص الاثني عشر المعتقلين في الأردن.

من جهة أخرى قال الارهابي أبو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، في شريط منسوب له، ان تفجيرات عمان لم تكن تستهدف حفل زفاف للمسلمين. ودافع الزرقاوي، في الشريط الصوتي المنسوب له، عن تفجيرات عمان قائلاً ان جماعته تعتقد انها مأوى لعملاء الولايات المتحدة واسرائيل. وقال ان لاجهزة الأمنية الاردنية "كذبت" عندما قالت ان الهدف من التفجير هو حفلة العرس، لان الهدف الحقيقي كان اجتماعاً لمسؤولي الاستخبارات الإسرائيليين يعقد في نفس الفندق في ذات الوقت. ولم يتم التحقق من صدقية الشريط الصوتي الذي تم بثه في موقع اسلامي على الانترنت.

وكانت التفجيرات التي وقعت في ٩ تشرين الثاني الحالي قد اسفرت عن مقتل ٥٧ شخصاً وأججت نيران الغضب في الأردن. وهدد الزرقاوي في الشريط بتنفيذ هجمات جديدة على الفنادق وغيرها من المرافق في الأردن، كما هدد باغتيال ملك الاردن عبد الله الثاني. ونصح الزرقاوي الأردنيين بالابتعاد عن القواعد الأمريكية في الأردن والفنادق السياحية في عمان والبحر الميت وميناء العقبة وسفارات الدول المشاركة في العراق قائلاً: ان كل هذه المواقع مستهدفة.

وأكد التنظيم الذي يقوده لا يستهدف المسلمين، ولكنه قال ان الفنادق التي ضربت خضعت لمراقبة على مدى شهرين تأكد له بعدها انها تستخدم كاوكار للمخابرات الاسرائيلية والامريكية".

تظاهرات

على صعيد آخر، تظاهر عشرات الآلاف من الأردنيين في العاصمة الأردنية استنكاراً للهجمات. وقد ندد المتظاهرون الذين ساروا من الجامع الحسيني في قلب عمان إلى مبنى البلدية بأبي مصعب الزرقاوي، وعبروا عن دعمهم للملك الأردني عبد الله الثاني. وعلى أثر تلك الاحداث استقال رئيس الديوان الملكي الأردني فيصل الفايز وجميع مستشاريه. وقد عين العاهل الأردني الملك عبد الله سالم الترك خلفاً للفايز، ومعروف البخيت سفير الأردن السابق في إسرائيل خلفاً لمدير مجلس الأمن الوطني سعد خير.

وأفاد مصدر في الديوان الملكي بان هذه التغييرات، التي جاءت بعد أربعة أيام من تفجيرات عمان الانتحارية، كانت مقررة سابقاً في اطار "اعادة هيكلة الديوان الملكي" وأكد المصدر ان التفجيرات لم تكن سبباً في التغيير صوب احداث "ديناميكية" في مفاصل إدارة الديوان، بل أخرتها بضعة أيام. وكان البخيت، البالغ من العمر خمسة وخمسين عاماً، قد عين مساعدا لمدير الأمن الوطني ومديراً للديوان الملكي في أيلول الماضي، قبل ذلك عمل بخيت سفيراً في انقرة ثم لدى إسرائيل لمدة سبعة اشهر. وكان مديراً للتخطيط والتنظيم في الجيش العربي ومستشاراً في المخابرات العامة ونائباً لرئيس الجناح العسكري في جامعة مؤتة، اما اللواء المتقاعد سالم الترك الذي خلف فيصل الفايز رئيساً للديوان الملكي فكان من ألمع ضباط القوات المسلحة، بحسب رفاقه في الجيش. وقبل ان يتقاعد عمل مساعداً لرئيس هيئة أركان الجيش للإدارة وبعد التقاعد عين محافظاً للعقبة جنوبي الأردن ومدير مؤسسة المتقاعدين العسكريين.

بموجب المرسوم الملكي استقال ثمانية مستشارين هم الشيخ احمد هليل الذي احتفظ بمنصب امام "للحضرة الهاشمية"، المشير سعد خير، يوسف الدلابيح، عقل بلتاجي، سيما بحوث، هاني الملقي، إبراهيم الدرة، تحسين شردم، ومحمد يوسف الملكاوي. وعلى صعيد آخر استقبل الملك عبد الله، الذي أرجأ مع الملكة رانيا، زيارة كانت مقررة إلى هولندا عائلات ضحايا تفجيرات عمان التي أودت بحياة ٥٨ شخصاً. وقال الملك ان ما أظهره الأردنيون من "شجاعة ووحدة وتماسك بعد العملية الاجرامية الجبان